مرصد المالية العامة

تشرين الأول 2018

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-3

النفقات
صفحة 3

تطور الدين العام
صفحة 4

لمحة عامة

إرتفع إجمالي العجز المالي لما يقارب الضعف خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 جرّاء زيادة الإنفاق الناتج عن تأثير تعديل سلسلة الرتب والرواتب في للقطاع العام على مدى عامٍ كامل. وقد زاد على ذلك ارتفاع كل من مدفوعات الفوائد، التحويلات لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، بالإضافة إلى مدفوعات الخزينة من بينها التحويلات إلى البلديات وتسديد الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند المستحقة. في المقابل، لم تتمكن الزيادة المسجلة في كل من الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية وإيرادات الخزينة من تغطية الإرتفاع الملحوظ في الإنفاق.

في السياق ذاته، تحوّل **الميزان الأولي** من فائض بقيمة 2,376 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017 إلى عجز بقيمة 605 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2018.

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	ك2– ت1 2017	ك2– ت1 2018	نسبة التغير 2017/2018
إجمالي ايرادات الموازنة والخزينة	**14,501**	**14,959**	**3.2%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**18,263**	**22,095**	**21.0%**
• *تسديد فوائد*	5,924	6,313	6.6%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة[1]*	215	217	1.3%
• *النفقات الأولية[2]*	12,125	15,565	28.4%
إجمالي العجز/الفائض	**(3,762)**	**(7,136)**	**89.7%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**2,376**	**(605)**	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إرتفع **إجمالي الإيرادات** بشكلٍ طفيف بقيمة 458 مليار ليرة (3.2 في المائة) ليصل إلى 14,959 مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول 2018، مقارنةً مع 14,501 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017.

زادت **الإيرادات الضريبية** بقيمة 343 مليار ليرة (3.1 في المائة)، لتصل إلى 11,294 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2018.

في التفاصيل، سجّلت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال إرتفاعاً بقيمة 157 مليار ليرة (4.0 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 مقارنةً مع كانون الثاني– تشرين الأول 2017، وذلك مع الزيادة الملحوظة في ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 709 مليار ليرة (93.9 في المائة) لتصل إلى 1,463 مليار ليرة. كذلك، إرتفعت كل من ضريبة الدخل على الرواتب والأجور وضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة بقيمة 106 مليار ليرة (14.1 في المائة) و82 مليار ليرة (26.0 في المائة)

على التوالي. جاءت هذه الزيادات مقابل تراجع حاد بقيمة 733 مليار ليرة (35.7 في المائة)[1] في ضريبة الدخل على الأرباح التي بلغت 1,323 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفعت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بقيمة 401 مليار ليرة (11.1 في المائة) مدفوعة بزيادة بقيمة 347 مليار ليرة (11.2 في المائة) في الضريبة على القيمة المضافة نتيجة زيادة معدل الضريبة من 10 إلى 11 في المائة. في التفاصيل، زادت الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة داخليّاً بنسبة 8.2 في المائة في حين ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة لدى الجمارك بنسبة 13.6 في المائة. كذلك، شهدت كل من رسوم التسجيل على السيارات ورسوم مغادرة الأراضي اللبنانية زيادة بقيمة 17 مليار ليرة و6 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة المذكورة.

في المقابل، تراجعت الضريبة على الأملاك بقيمة 218 مليار ليرة (18.7 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018، بشكلٍ أساسي نتيجة تراجع رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 182 مليار ليرة (23.3 في المائة). والجدير بالذكر أن عدد العقارات المباعة انخفض بنسبة 17.6 في المائة، في حين تراجع متوسط أسعار مبيع العقارات بنسبة 1.6 في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2018.

شهدت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية تراجعاً بقيمة 88 مليار ليرة (4.9 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018، مدفوعة بتدنّي الرسوم الضريبية بقيمة 103 مليار ليرة (8.6 في المائة) والتي قابلها بشكل جزئي زيادة بقيمة 15 مليار ليرة (2.5 في المائة) في الرسوم الجمركيّة. في التفاصيل، تراجعت الرسوم على البنزين بقيمة 12 مليار ليرة (2.0 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، جرّاء تراجع واردات المحروقات – بما أنّ الرسم على البنزين يحتسب على أساس الكمية – نتيجة المسار التصاعدي لأسعار النفط العالمية[2]. علاوةً على ذلك، انخفضت الرسوم على التبغ بقيمة 53 مليار ليرة (30.4 في المائة) وذلك مع تراجع إستيراد المنتجات التبغية بنسبة 22.5 في المائة من حيث القيمة و17.0 في المائة من حيث الكمية. كما شهدت الرسوم على السيارات انخفاضًا بقيمة 47 مليار ليرة (10.9 في المائة) نتيجة تراجع استيراد السيارات[3] بنسبة 9.2 في المائة من حيث القيمة و10.4 في المائة من حيث العدد خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 مقارنة مع السنة السابقة.

تحسّنت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 91 مليار ليرة (21.0 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، بشكلٍ أساسي نتيجة تطبيق إجراءات ضريبية جديدة وفقًا للقانون رقم 2017/64 الذي تمّ نشره في العدد رقم 50 من الجريدة الرّسمية تاريخ 2017/10/26[4].

سجلت **الإيرادات غير الضريبية** إرتفاعاً بقيمة 77 مليار ليرة (3.0 في المائة) لتصل إلى 2,622 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018، بشكلٍ أساسي نتيجة إرتفاع التحويلات من وفر موازنة الإتصالات السلكية واللاسلكية بقيمة 131 مليار ليرة (12.2 في المائة). قابل ذلك بشكل جزئي تراجع بقيمة 65 مليار ليرة (37.1 في المائة) في إيرادات مرفأ بيروت، و38 مليار ليرة (35.4 في المائة) في حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)، وبقيمة 20 مليار ليرة (49.3 في المائة) في الإيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني. من ناحيتها، إرتفعت الرسوم والعائدات الإدارية بقيمة 93 مليار ليرة (13.3 في المائة) خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول 2018 نتيجة زيادة كلّ من رسوم السير ورسوم كتّاب العدل بقيمة 40 مليار ليرة و29 مليار ليرة على التوالي. من جهة أخرى، تراجعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى (معظمها محسومات

[1] يمكن تفسير هذا الإنخفاض من خلال الزيادة الإستثنائية في ضريبة الدخل على الأرباح المحققة خلال العام 2017، حيث قامت المؤسسات المالية في العام 2017 بتحويل ضريبة الدخل على الأرباح الإستثنائية الناتجة عن الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان خلال العام 2016.

[2] إرتفع متوسّط أسعار البرنت خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 بنسبة 39.7 في المائة مقارنةً مع كانون الثاني– تشرين الأول 2017.

[3] بعد الأخذ بعين الإعتبار إستيراد "السيارات السياحية وغيرها من العربات السيارة المصممة أساسا لنقل الاشخاص (البند 87.03) بحسب البيانات المنشورة من قبل مديرية الجمارك.

[4] بعد إبطال القانون رقم 2017/45 (المنشور في الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 2017/08/21) من قبل المجلس الدستوري.

تقاعدية) بقيمة 35 مليار ليرة (14.2 في المائة) مقارنةً مع المستوى الإستثنائي المرتفع الذي شهدته خلال الفترة نفسها من العام 2017.

إرتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة 38 مليار ليرة (3.8 في المائة) لتصل إلى 1,043 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2018. والجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** ارتفاعاً بقيمة 3,832 مليار ليرة (21.0 في المائة) ليصل إلى 22,095 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2018.

إرتفعت **النفقات الجارية الأولية**[5] بقيمة 2,400 مليار ليرة (24.4 في المائة) بشكل أساسي نتيجة الزيادة بقيمة: (i) 1,475 مليار ليرة (22.3 في المائة) في المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعةً بكلٍ من الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة التي ارتفعت بقيمة 707 مليار ليرة (16.2 في المائة) و689 مليار ليرة (35.8 في المائة) على التوالي؛ (ii) 609 مليار ليرة (27.7 في المائة) في التحويلات المختلفة مدفوعة بزيادة التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 451 مليار ليرة[6]؛ بالإضافة إلى (iii) 222 مليار ليرة في النفقات الجارية الأخرى نتيجة زيادة بقيمة 160 مليار ليرة (159.2 في المائة) في النفقات الأخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها) و62 مليار ليرة (23.7 في المائة) في التحويلات إلى المستشفيات.

زادت **تسديدات الفوائد** بقيمة 389 مليار ليرة (6.6 في المائة) لتصل إلى 6,313 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2018، بشكل أساسي نتيجة الزيادة بقيمة 350 مليار ليرة في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية. من جهتها، ارتفعت مدفوعات الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 39 مليار ليرة لتبلغ 4,014 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018.

إرتفعت **النفقات الرأسمالية** بقيمة 400 مليار ليرة (44.6 في المائة) خلال الفترة المذكورة، نتيجة الزيادة بقيمة 306 مليار ليرة في الإنشاءات قيد التنفيذ لتبلغ 1,000 مليار ليرة، بشكل جزئي نتيجة ارتفاع التحويلات لصالح كل من مجلس الإنماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة بقيمة 61 مليار ليرة و21 مليار ليرة على التوالي. إضافةً إلى ذلك، سجلت نفقات الصيانة زيادة سنوية بقيمة 68 مليار ليرة لتصل إلى 175 مليار ليرة، وكذلك ارتفعت النفقات العائدة الإستملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية بقيمة 28 مليار ليرة ليصل مجموعها إلى 30 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

شهدت **نفقات الخزينة** إرتفاعاً بقيمة 562 مليار ليرة لتصل إلى 1,642 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2018، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في التحويلات لصالح البلديات بقيمة 268 مليار ليرة، وذلك من مبلغ 555 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017 إلى 823 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المسجلة في نفقات الخزينة تعود أيضًا إلى تسديد الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند المستحقة، وقد تم تسجيلها ضمن بند نفقات الخزينة الأخرى الذي شهد ارتفاعًا بقيمة 305 مليار ليرة ليصل مجموعه إلى 527 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018.

[5] تتألف النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بعد استثناء مدفوعات الفوائد وتسديد أقساط القروض الميسرة.

[6] نتيجة الزيادة في أسعار النفط العالمية من معدل 52.34 دولار للبرميل خلال ك2– ت1 2017 إلى معدل 73.12 دولار للبرميل خلال ك2– ت1 2018.

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** 126،693 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2018، بإرتفاع بلغ 6,801 مليار ليرة (5.7 في المائة) مقارنةً مع نهاية العام 2017، في حين نما صافي الدين بنسبة أسرع بلغت 7.3 في المائة مع تراجع ودائع القطاع العام بنسبة 4.9 في المائة خلال الفترة قيد الدرس.

إنخفض **الدين بالعملة المحلية** بنسبة 1.0 في المائة ليصل إلى 73,316 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2018، مقارنة مع 74,077 مليار ليرة مع نهاية العام 2017. في التفاصيل، إنخفضت محفظة المصارف التجارية من الدين بقيمة 2,295 مليار ليرة (8.3 في المائة)، في حين ارتفعت محفظة مصرف لبنان بقيمة 1,058 مليار ليرة (3.0 في المائة)[7]. من ناحية أخرى، تم تسجيل إرتفاع ملحوظ في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية بقيمة 476 مليار ليرة مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 654 مليار ليرة (7.3 في المائة) لتصل إلى 9,595 مليار ليرة مقارنة مع 8,941 مليار ليرة مع نهاية العام 2017.

إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بشكل حاد بما يوازي 7,562 مليار ليرة ليصل إلى 53,377 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول، وذلك نتيجة إرتفاع قيمة سندات اليوروبوند بقيمة 7,194 مليار ليرة. من ناحية أخرى، إنخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من القطاع الخاص الأجنبي بقيمة 20 مليار ليرة، بينما تراجعت الديون الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 90 مليار ليرة.

[7] بالرغم من الإكتتابات الشهرية الكبيرة لمصرف لبنان في سندات الخزينة، شهدت محفظة المصرف المركزي تراجعاً ملحوظاً من جراء عملية إستبدال الدين التي حصلت مع وزارة المالية في 17 أيار 2018 (لمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيار 2018).

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2017 ك2–ت1	2018 ك2–ت1	نسبة التغير 2017/2018
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**13,496**	**13,916**	**3.1%**
الإيرادات الضريبية	*10,951*	*11,294*	*3.1%*
الإيرادات غير الضريبية	*2,545*	*2,622*	*3.0%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**1,005**	**1,043**	**3.8%**
إجمالي الإيرادات العامة	**14,501**	**14,959**	**3.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2017 ك2–ت1	2018 ك2–ت1	نسبة التغير 2017/2018
الإيرادات الضريبية	**10,951**	**11,294**	**3.1%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**3,928**	**4,085**	**4.0%**
ضريبة الدخل على الأرباح	*2,056*	*1,323*	*-35.7%*
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*747*	*853*	*14.1%*
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*316*	*398*	*26.0%*
ضريبة الدخل على الفوائد (5%)	*755*	*1,463*	*93.9%*
غرامات (ضريبة على الدخل)	*54*	*47*	*-12.0%*
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**1165**	**946**	**-18.7%**
ضريبة على الأملاك المبنية	*249*	*252*	*1.3%*
رسوم تسجيل على العقارات	*781*	*599*	*-23.3%*
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**3,624**	**4,025**	**11.1%**
الضريبة على القيمة المضافة	*3,105*	*3,452*	*11.2%*
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	*380*	*404*	*6.2%*
رسوم تسجيل على السيارات	*213*	*230*	*8.1%*
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	*166*	*172*	*3.5%*
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**1,801**	**1,714**	**-4.9%**
الجمارك	*611*	*626*	*2.5%*
رسوم، ومنها:	*1,191*	*1,088*	*-8.6%*
رسوم على البنزين	*581*	*569*	*-2.0%*
رسوم على التبغ	*173*	*121*	*-30.4%*
رسوم على السيارات	*432*	*385*	*-10.9%*
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**433**	**524**	**21.0%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	2017 ك2-ت1	2018 ك2-ت1	نسبة التغير 2017/2018
الإيرادات غير الضريبية	**2,545**	**2,622**	**3.0%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,569**	**1,589**	**1.3%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	1,395	1,452	4.1%
إيرادات كازينو لبنان	*101*	*112*	10.9%
إيرادات مرفأ بيروت	*175*	*110*	-37.1%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	*41*	*21*	-49.3%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	*1,076*	*1,207*	12.2%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	61	60	-0.4%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	107	69	-35.4%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	6	7	21.0%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**698**	**791**	**13.3%**
رسوم إدارية، ومنها:	592	665	12.4%
رسوم كتاب العدل	*33*	*62*	88.0%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	*238*	*236*	-1.1%
رسوم السير	*248*	*288*	16.3%
رسوم قضائية	*24*	*23*	-2.8%
رسوم القيادة	*20*	*20*	0.0%
عائدات إدارية	21	24	12.0%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	3	3	0.6%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	71	78	10.6%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	12	22	76.3%
الغرامات والمصادرات	**31**	**30**	**-2.4%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**247**	**212**	**-14.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– ت1	2018 ك2– ت1	نسبة التغير 2017/2018
1. النفقات الجارية	**15,988**	**18,780**	**17.5%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	6,624	8,099	22.3%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	4,357	5,065	16.2%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	1,923	2,613	35.8%
معاشات التقاعد	1,651	1,925	16.6%
تعويضات نهاية الخدمة	273	688	152.1%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	343	422	22.9%
تسديد فوائد ومنها: */1*	5,924	6,313	6.6%
فوائد على القروض الداخلية	3,975	4,014	1.0%
فوائد على القروض الخارجية	1,949	2,299	18.0%
التعديلات المحاسبية	0	0	-
تسديد أقساط ديون خارجية	215	217	1.3%
مواد استهلاكية، ومنها:	415	466	12.2%
نفقات تغذية	65	68	6.1%
محروقات	36	45	24.3%
أدوية	243	269	10.6%
خدمات خارجية	126	183	44.9%
تحويلات أخرى، ومنها:	2,197	2,806	27.7%
مؤسسة كهرباء لبنان 2/	1,627	2,078	27.7%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	0	-
الهيئة العليا للإغاثة	41	1	-96.4%
التحويلات إلى القطاع غير العام	275	265	-3.6%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/	16	18	11.1%
نفقات جارية أخرى، ومنها:	370	592	60.1%
مستشفيات	262	324	23.7%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	100	260	159.2%
دعم الفوائد المدينة	118	104	-11.6%
2. النفقات الاستثمارية	**897**	**1,298**	**44.6%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	2	30	-
تجهيزات	50	61	22.7%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	694	1,000	44.1%
تحويلات أخرى	30	10	-66.7%
مجلس الجنوب	40	57	40.4%
مجلس الإنماء والإعمار	387	448	15.9%
وزارة الأشغال والنقل	83	57	-31.5%
أخرى، ومنها:	144	173	20.3%
الهيئة العليا للإغاثة	50	71	42.7%
صيانة	108	175	63.0%

نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	44	32	-28.1%
3. سلفات موازنة *4/*	**226**	**249**	**10.4%**
4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) *5/*	**72**	**126**	**75.6%**
5. نفقات الخزينة *6/*	**1,080**	**1,642**	**52.0%**
بلديات	555	823	48.4%
أمانات	90	78	-13.0%
ودائع 7/	213	213	0.1%
أخرى، ومنها:	222	527	137.6%
ردّيات الضريبة على القيمة المضافة	184	174	-5.3%
6. إنفاق غير مبوّب	**0**	**0**	**-**
7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**18,263**	**22,095**	**21.0%**

المصدر: بكشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية

1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)

2 /للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الأخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.

3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.

4 /سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقًا تحت البند" غيره ."نظراً لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحقًا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقًا لطبيعتها الإقتصادية في نظام الموازنة.

5/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

6 /إعتبا ر اً من كانون الأول 2011 ، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الأسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر اً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقًا للتصنيف الإقتصادي في نظام الموازنة.

7 /إن الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– ت1	2018 ك2– ت1	نسبة التغير 2017/2018
تسديد فوائد	**5,924**	**6,313**	**6.6%**
الدين بالعملة المحلية	*3,975*	4,014	1.0%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	*1,949*	2,299	18.0%
*فوائد على اليوروبوند**	*1,877*	2,221	18.4%
*فوائد على قروض خاصة**	2	1	-58.9%
فوائد على قروض ميسّرة	*70*	77	9.5%
تسديد أقساط ديون خارجية	**215**	**217**	**1.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ل.ل.)	2017 ك2– ت1	2018 ك2– ت1	نسبة التغير 2017/2018
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**1,627**	**2,078**	**27.7%**
خدمة الدين	15	9	-38.4%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	1,569	2,050	30.6%
التحويلات لكهرباء سوريا	43	19	-55.9%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. إعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه إبتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر تشرين الأول 2018

(مليار ل.ل.)	2016 ك1	2017 ك1	2018 ت1	نسبة التغيير ك1 2017– ت1 2018
إجمالي الدين العام	**112,910**	**119,892**	**126,693**	**5.7%**
الدين بالعملة المحلية	**70,528**	**74,077**	**73,316**	**-1.0%**
** فوائد متراكمة من الدين*	1,098	1,159	1,134	-2.2%
أ– مصرف لبنان	30,150	35,580	36,638	3.0%
ب– المصارف التجارية(يتضمنREPOs)1/	29,581	27,756	25,461	-8.3%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	10,797	10,741	11,217	4.4%
مؤسسات عامة	8,718	8,941	9,595	7.3%
سندات فروقات المتعهدين2/	139	166	166	-
دين بالعملة الأجنبية *3/*	**42,382**	**45,815**	**53,377**	**16.5%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,506	2,973	2,953	-0.7%
ب– ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 4/	631	86	0	-100.0%
ج– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) 5/	660	452	362	-20.0%
د– إصدارات يوروبوند في السوق	38,063	41,791	48,985	17.2%
هـ– فوائد متراكمة على اليوروبوند	458	480	1,071	123.1%
و – سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية 6/	63	33	6	-81.8%
ودائع القطاع العام	**14,586**	**15,659**	**14,894**	**-4.9%**
صافي الدين العام *7/*	**98,324**	**104,233**	**111,799**	**7.3%**
إجمالي القيمة السوقية للدين8/	**70,303**	**71,944**	**77,237**	**7.4%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**62%**	**60%**	**61%**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ إبتداءً من آب 2017 تم حذف ال REPOS من خانة مصرف لبنان وإضافتها إلى خانة المصارف التجارية.

2/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

3/ أرقام كانون الأول 2016- كانون الأول 2017 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

4/ *ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صادرة أساساً لمصرف لبنان بقيمة 1,870 مليار دولار ضمن مؤتمر باريس 2.*

5/ *يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.*

6/ *سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات إستملاكات ومقاولات).*

7/ *يتم حساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.*

8/ *إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.*

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb